المرأة الريفية والتنمية / قيد الثقافة

أ. د. ناهدة عبدالكريم حافظ[*]

ملخص البحث

في هذه الصفحات سنركز على:

١. الأوجه المتعددة للتنمية البشرية.

٢. التنمية والمرأة بوصفها وجهاً للعملية التنموية في بعدها الإنساني.

٣. العلاقة بين المرأة الريفية والتنمية، بوصفها – أي تلك العلاقة – تعبيراً عن قيمة مضافة، يتراكم تأثيرها عبر الزمن.

ومع اننا سنطرح الموضوع من زاوية عامة إلا إننا سنركز أيضا على وضع المرأة الريفية في العراق وفي الوطن العربي ملاحظين حقيقة ان تخلف المرأة الريفية وجزء من تخلف المجتمع ذاته، بل اننا نجد أن مفهوم (المرأة الريفية) لم يعد جغرافيا؛ لأن المرأة التي تسكن في قرية صغيرة لا تصبح (حضرية) بمجرد انتقالها للعيش على أطراف المدينة الكبيرة أو في أعماق مناطقها المتخلفة في المركز الحضري.

إن من المهم أن نلاحظ هنا أن الدراسات عن المرأة الريفية العربية من جهة علاقتها بالتنمية محدودة جداً، فعلى سبيل المثال لا تجد في الكتاب الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية عن (المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر عام ١٩٩٩)، أية مقالة أو دراسة عن المرأة الريفية حصراً، ناهيك عن دراسة علاقتها بالتنمية. كما أن التقرير الاجتماعي العربي لا يفرد صفحات خاصة لموضوعات المرأة الريفية، وإن مفهوم المرأة

[*] قسم الاجتماع – كلية الآداب / جامعة بغداد.

مضلل إذا اخذ كما هو دون تصنيف فرعي، وعلى الرغم من ان حقيقة تخلف المرأة جزء من تخلف المجتمع كما أشرنا. غير أن مفهوم المرأة الريفية يبدو أكثرها تخصيصا للمعنى؛ لأن مشكلاتها تعد جزءاً من مشكلة المرأة بالمعنى العام. أي أن لدينا مستويات تبدأ بالمستوى الأكثر عمومية، وصولا إلى المستوى الأقل عمومية، وعلى امتداد هذه المستويات تبدو القيمة المضافة واضحة فالأمية تولد الفقر، والفقر يولد الإحباط والتهميش والانحراف.. . . . الخ.

نأمل ان نقدم صورة واضحة في ثنايا البحث عن الوضع القائم ما بين المرأة كأداة وهدف للتنمية، وبين التنمية كعملية إنسانية.

المقدمة

ينبغي ابتداءً ان نكون على حذر من المفاهيم التي تبدو بسيطة حد السذاجة لكنها معقدة حد الامتناع عن التعريف الجامع المانع. كذلك لابد من الحذر من بعض المؤشرات التي يمكن ان تكون مجرد قوالب أو هياكل ذات مضمون متخلف أو لا يتناسب مع الأهداف المحددة لتلك الهياكل. من ذلك على سبيل المثال الإشارة إلى التعليم بوصفه مدارس واستيعاب أعداد، دون الإشارة إلى جوهر العملية التربوية، ومن جانب آخر لابد من الحذر من بعض الأطاريح المضللة ومنها ان المرأة نصف المجتمع؛ لأن هذا القول على ما هو عليه من صدق كمي، فانه مضلل من الناحية الواقعية؛ لأن طاقات نسبة عالية من النساء معطلة او محدودة الأثر، وكذلك لابد من الحذر من تلك الرؤية التجزيئية للتنمية، أي تلك التي تأخذ باعتبارها قضايا معينة (كالتعليم والصحة، والدخل، والبيئة.. . . . الخ)، وتعالجها كما لو كانت منقطعة عن بعضها مهملة صلاتها الوظيفية مع بعضها.

في هذه الصفحات سنركز على:

١. الأوجه المتعددة للتنمية البشرية.

٢. التنمية والمرأة بوصفها وجهاً للعملية التنموية في بعدها الإنساني.

٣. العلاقة بين المرأة الريفية والتنمية، بوصفها – أي تلك العلاقة – تعبيراً عن قيمة مضافة، يتراكم تأثيرها عبر الزمن.

ومع اننا سنطرح الموضوع من زاوية عامة إلا إننا سنركز أيضا على وضع المرأة الريفية في العراق وفي الوطن العربي ملاحظين حقيقة ان تخلف المرأة الريفية يعد جزءاً من تخلف المجتمع ذاته، بل اننا نجد أن مفهوم (المرأة الريفية) لم يعد جغرافيا، لأن المرأة التي تسكن في قرية صغيرة لا تصبح (حضرية) بمجرد انتقالها للعيش على أطراف المدينة الكبيرة أو في أعماق مناطقها المتخلفة في المركز الحضري.

إن من المهم أن نلاحظ هنا أن الدراسات عن المرأة الريفية العربية من حيث علاقتها بالتنمية محدودة جداً، فعلى سبيل المثال لا تجد في الكتاب الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية عن (المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر عام ١٩٩٩)، أية مقالة أو دراسة عن المرأة الريفية حصراً، ناهيك عن دراسة علاقتها بالتنمية، كما أن التقرير الاجتماعي العربي لا يفرد صفحات خاصة لموضوعات المرأة الريفية، ومفهوم المرأة مضلل إذا اخذ كما هو دون تصنيف فرعي، على الرغم من أن حقيقة تخلف المرأة هو جزء من تخلف المجتمع كما أشرنا. غير أن مفهوم المرأة الريفية يبدو أكثرها تخصيصا للمعنى، لأنَّ مشكلاتها تعد جزءاً من مشكلة المرأة بالمعنى العام، كما أن لدينا مستويات تبدأ بالمستوى الأكثر عمومية، وصولا إلى المستوى الأقل عمومية، وعلى امتداد هذه المستويات تبدو القيمة المضافة واضحة فالأمية تولد الفقر، والفقر يولد الإحباط والتهميش والانحراف.. . . . الخ.

نأمل ان نقدم صورة واضحة في ثنايا البحث عن الوضع القائم ما بين المرأة كأداة وهدف للتنمية، وبين التنمية كعملية إنسانية.

أولا: التنمية البشرية المستدامة: الفرد والمجتمع في منتصف الطريق:

ما زال للاقتصاد، وما يتعلق به، أو يعبر عنه من مرجعيات ومناهج ونتائج، اثر ضاغط على مداخل استيعاب مفهوم التنمية، وقد يرجع ذلك إلى أسباب عديدة لعل في مقدمتها الاعتقاد الخاطئ الذي شاع لسنوات طويلة ومفادها أن التنمية تقتصر على النمو الاقتصادي غير أن دراسات علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وحتى علماء الاقتصاد المتخصصون في مشاكل التنمية في إطار المؤسسات الدولية أسهموا في إشاعة مفهوم البعد الثقافي للتنمية ونشره، الذي استخدم لأول مرة عام (١٩٧٥) في المؤتمر الدولي حول السياسات الثقافية في أفريقيا الذي عقد في "أكرا" وشاركت في تنظيمه اليونسكو ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنذ أوائل الثمانينات شكل مفهوم البعد الثقافي للتنمية حضوراً بارزاً، وأدى إلى صياغة مفاهيم جديدة مثل: التنمية المستدامة، والتنمية البشرية[١]. وفي التقرير العالمي الثالث عن التنمية البشرية (١٩٩٢) تم التأكيد على ان النمو الاقتصادي لا يسفر تلقائياً عن تحسين الظروف المعيشية للأفراد على الصعيدين الوطني والدولي، فليس لدى البلدان و الفئات الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة سوى إمكانية محدودة للحصول على القروض و رؤوس الأموال[٢].

لقد عرفت التنمية البشرية المستدانة "بأنها توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة

---

[١] الاسكو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البعد الثقافي للتنمية، نحو مقاربة علمية، ١٩٩٩، ص٢٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٧

ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية، بدون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر".

ان التنمية البشرية المستدامة برزت بوصفها تركيبة مشكلة من استراتيجية التنمية البشرية الأصلية كمعتبرات عنها تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ومفهوم التنمية المستدامة كما طوره المعنيون بالبيئة وتم تبنيه من قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام (١٩٩٢)[١]. وفي كل الأحوال فان التنمية هي عملية معقدة وشاملة ومتعددة الأبعاد وتتعدى مجرد النمو الاقتصادي، لتدمج جميع أبعاد الحياة، وكل طاقات الجماعات التي يجب على كل أفرادها ان يشاركوا في جهد التحول الاقتصادي والاجتماعي، وما ينتج عنه من خيرات، اذن فشرط التنمية الارتكاز على إرادة كل مجتمع والتعبير عن هويته العميقة[٢]. ولكن: إلا يرتبط الاختيار بالإرادة؟ على سبيل المثال: المرأة الريفية تتمنى لو انها تذهب إلى المدرسة، وتتلقى العلم، لكنها لا تمتلك إرادة الاختيار. ولذلك نجد في حالات كثيرة ان مدرسة ابتدائية للبنات في القرية (س) شبه فارغة بينما تزدحم الدراسة الابتدائية المخصصة للذكور في القرية نفسها.

وهذا يعني أن من المهم ابتداءً أن تكون فكرة أو هدف (توسيع اختبارات الناس)، مرتبطة بقدراتهم الشخصية، أو الاجتماعية للاستفادة من تلك الاختيارات والفرص. وهنا نجد تنفسنا في مواجهة (ضوابط) الثقافة و(محركاتها)، ولا شك ان أول تلك المحرمات مؤسس على مفهوم الجنس بكل ما يعنيه من تمايز. ولا شك أيضا ان ذلك التمايز يزداد تطرفاً ووضوحا

---

[١] مجموعة باحثين، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص ٨٠-٨١.

[٢] الاسكو، المصدر السابق، ص ٦-٧.

في المناطق الريفية قياساً بالمدن، وخصوصاً الكبيرة منها نظراً لبطء التغير الثقافي والاستقرار النسبي لمنزلات الأفراد وما يتعلق بها من أدوار مرسومة طبقاً لمقتضيات الثقافة السائدة التي لا تنسجم بالضرورة مع (ثقافة التنمية) القائمة على مبدأ التكافؤ والمساواة بالفرص والاختبارات، فضلاً عن حقيقة أخرى مهمة وهي أن توسيع اختيارات الناس لم يكن عادلاً. ففي معظم البلدان النامية ركز صانعوا السياسة على توفير جل الخدمات في المناطق الحضرية تاركين أعدادا كبيرة من السكان الريفيين في فقر مدقع، ولم تكن برامج التنمية الريفية، في نظم الصحة والتعليم كافية لتحسين مستويات المعيشة لمعظم السكان الريفيين، ونظرا لتدني مهاراتهم (في التعليم والتدريب) فانهم يجدون لأنفسهم فرصا محدودة جداً. لقد قدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، انه من اصل حوالي (٤) مليار نسمة في (١١٤) دولة نامية يعيش اكثر من (٢. ٥) مليار في المناطق الريفية، ومن بين هؤلاء يعيش تقريباً مليار شخص تحت خط الفقر و (٢٧) مليون منهم يعيشون في البلدان العربية، ففي المغرب مثلاً ٣٥% من السكان الريفيين تحت خط الفقر، وفي اليمن ٣٠%، وفي الجزائر ٢٥%، وفي سوريا ٤٢% [١].

ان وجود الفقر يعني غياب التنمية، أو فشلها الكلي أو الجزئي في توسيع خيارات الناس لكي يحسنوا مستويات حياتهم.

إن أسبابا كثيرة تطرح لتفسير فشل التنمية في المناطق الريفية منها، ما أشرنا إليه وهو التركيز على المناطق الحضرية، ومنها ما يتعلق بمشاكل الأراضي، واتساع حجم الأسرة، والنمو السكاني الكبير.. . . . الخ، غير ان الأمر في اعتقادنا يمكن ان يحلل من زاوية أخرى هي:

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناهضة وإزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء (دمشق، شباط ١٩٩٦)، ص ١٠٧-١٠٨.

التقاطع التام أو الجزئي بين المجتمع وبما يمثله من ثقافة سائدة وبين الدولة، وما تحاول أن تمثله من ثقافة تنموية أيا كانت مرجعياتها، ويلحظ أن تراجع دور الدولة طبقاً لنصائح مؤسسات العولمة، وفسح المجال لقيم السوق لا يعني أن حالة من التعاون والانسجام والتكامل ستحدث بين الثقافة السائدة وثقافة السوق، فالأولى التي تقيم التمييز بين النساء والرجال على قاعدة الجنس تنطلق من مفاهيم العيب والتحريم والشرف، أما الثانية فهي تؤسس قاعدة جديدة للتمييز تحول المرأة بموجبها إلى سلعة في السوق، وفي الحالتين تظل المسافة بين الوعي الثقافي الجمعي وبين الوعي السياسي الرسمي تجاه قضية التنمية واسعة جدا، مما يؤدي إلى أن تصبح التنمية مجرد هياكل شكلية ذات أهداف دعائية.

ثانياً: المرأة الريفية: النموذج المتطرف للفقر:

تشكل المرأة نصف سكان المجتمع العربي تقريباً. وحين يكون هناك حديث عن الفقر، فإنَّ الجميع يؤكد بلا تردد على ظاهرة تأنيث الفقر في الوطن العربي وتريفه أيضا[١]، والفقر طبقا للأدبيات الدولية يعد (نقصاً في القدرة) فحياة الإنسان هي مركب من الأفعال والممارسات والوظائف التي تتراوح ما بين القضايا أو الحاجات الأولية كالتغذية وصولا إلى الحاجات المعقدة مثل احترام الذات أو المشاركة في الحياة الاجتماعية بوصفه مواطناً[٢]، وحين نأتي إلى المرأة الريفية نجد أنها أنموذجاً لما (سقط من حقيبة الفعل التنموي العربي).

فالفقر نقيض التنمية. وهو تعبير عن محدودية الخيارات وانغلاق الفرص، ولعل من المفيد أن نلحظ هنا أن إهمال الريف، أو فشل السياسات التنموية فيه، يشكل أعباءً جديدة على المرأة الريفية، ففي المناطق التي

---

(1)UNDP,Preventing & Eradicating Poverty(NewYork:1997),P.37.

(2) Ibid. P.11.

ينخفض فيها عدد الرجال بسبب الهجرة إلى المدن أو بسبب النزاعات والحروب فتتولى النساء المسؤولية في كثير من الأسر، وحين نتحدث عن غلبة العنصر النسائي في الزراعة (وعمل المرأة مؤشر تنموي كما نفرض عادة) نجد أن ذلك يجلب معه ظاهرة أخرى وهي غلبة الفقر في أوساط النساء، ولا يعزى هذا إلى زيادة نسبة النساء في المناطق الريفية في العالم النامي (عموما) حيث يتركز الفقر والجوع. بل يتعلق بالقوة الشرائية، والطريقة التي تنفق بها النقود، فقد كشفت الدراسات، أن النساء ينفقن نسبة كبيرة من دخلهن النقدي في إطعام أسرهن موازنة بالرجال الذين ينفقون نحو (٢٥%) من دخلهم على أغراض لا علاقة لها بالأسرة[١]، وقد بدت هذه الظاهرة واضحة في العراق. اذ تحملت المرأة الريفية جانبا من الأعباء التي نجمت عن الظروف الصعبة التي وقعت على العراق منذ عام ١٩٨٠. وحين وفرت الدولة للفلاحين مزايا خاصة في زمن الحصار، وصارت تشتري إنتاجهم بأثمان عالية، فان العديد منهم اتجه إلى الزواج ثانية وثالثة، ومن ثم زاد عبء التمييز على المرأة، وتعاظمت سلطة الرجل عليها، واتسعت ظواهر الفقر البشري ولم تتقلص.

إن المرأة الريفية، إذا أخذنا بالمعنى الشامل للفقر الذي يتألف من مؤشرات تناقض كلياً مؤشرات التنمية المستدامة، ونعني بذلك طول العمر (النسبة المئوية للبالغين من أن يعيشوا حتى سن الأربعين)، والحرمان من المعرفة (النسبة المئوية للبالغين من الأميين)، والحرمان من مستوى المعيشة اللائق معبرا عنه بالإمداد الاقتصادي العام، و المؤلف من ثلاثة متغيرات هي (النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة والنسبة المئوية لمن

---

[١] منظمة الأغنية والزراعة الدولية FAO ، يوم الأغنية العالمي،المرأة تطعم العالم، تشرين الثاني١٩٩٨، ص ٣.

لا يحصلون على خدمات صحية، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن[١].

ان هذه المؤشرات (تنموية) في وجهها الإيجابي، ولكنها تعبير عن مؤشرات التخلف في وجهها السلبي، وحتى تفهم العلاقة بين الجانبين نشير إلى أن التنمية ليست مجرد (إنجازات) أو (إجراءات) منقطعة عن بعضها، بل هي عملية ذات طابع تراكمي. بمضمون جدلي، بمعنى أن تلك الإنجازات كلما كانت فعالة قلصت من المؤشرات السلبية، و عمقت المؤشرات الإيجابية.

فعلى سبيل المثال تشير العديد من التقارير إلى أن المكانة المتدنية للمرأة في عدد من الدول النامية وخاصة في الوطن العربي هي سبب رئيس للفقر. ومن ثم ينظر إلى تعليم النساء وتوظيفهن على أنهما الوسيلتان الأساسيتان لمحاربة الفقر، كما يمكن النظر إلى تعليم النساء وتوظيفهن على أنهما الوسيلتان الأساسيتان لمحاربة الفقر.

كما يمكن النظر إلى نزعة تعدد الزوجات والزواج المبكر وارتفاع معدلات الإيجاب من العوامل التي تزيد من ظهور وتعقيد مشكلة الفقر بمؤشراته المذكورة[٢]، فهناك اكثر من (١٨) مليون امرأة ريفية تعيش دون خط الفقر (أي بدخل أقل من دولار يومياً) في الوطن العربي، ويستهان بشكل واضح بإسهامهن في الاقتصاد الريفي، فالإحصائيات الرسمية نادرا ما توضح أن العمل المنزلي غير المأجور ليس وحده الذي يسهم إسهاما حيويا في رعاية الأسر الريفية الفقيرة، وإنما نشاطات المرأة في السوق والمزرعة

---

[١] راجع : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ وفيه ملحق تناول حساب دليل الفقر البشري. كذلك راجع مجموعة باحثين، الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة ٢٠٠٠، بغداد، ص ١٩-٢٠.

[٢] راجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناهضة وإزالة الفقر، مصدر سابق، ص ١٠٨-١٠٩.

أيضا. ومن المعروف أنه كلما كانت أسرة أفقر كانت عدد الساعات التي تقضيها النساء في المعمل اكبر، وزاد دورهن في كل من الإنتاج الاقتصادي ورعاية الأسرة[١]، وبشكل عام فان نظم حيازة الأراضي المتميزة للرجال (أو التملك الشكلي للأرض، من قبل المرأة وتكون الملكية الحقيقية بمعنى التصرف الواقعي بالأرض بين الرجال) على الحد من فرص حصول المرأة على قطعة ارض صالحة للزراعة توفر لها دخلا خاصا يضاف إلى ذلك محدودية قرص حصول النساء على القروض، وعلى راس المال الذي يحتجن إليه لزيادة قدراتهن الإنتاجية؛ ولذلك لا عجب أن تكون أسرهن هي الأكثر إصابة بسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، كما ان الفرص المتاحة لتنويع دخولهن تعد فرصاً محدودة.

ويحول العديد من الثقافات بين المرأة والعمل خارج المنزل، بل ويتعذر على المرأة حتى في غير تلك الحالات القيام بأنشطة غير زراعية مدرة للدخل بسبب ضخامة أعبائها اليومية لمجرد بلوغ مستوى الكفاف[٢].

وان أحد مصادر الإرادة الإنسانية للاختيار الحر، والتمكن من استثمار الفرص المتاحة هو السلطة المتاحة للإنسان، فما هي السلطة التي وضعت بتصرف المرأة كي تتمكن بواسطتها من إحداث التغيير الملائم وتحقيق المساواة؟

إن نسبة النساء اللواتي يعملن في الزراعة في الوطن العربي عالية، فإن الغالبية العظمى من النساء الناشطات اقتصادياً يعملن في القطاع الزراعي وتبلغ نسبتهن إلى إجمالي النساء النشيطات ٩٢. ٢% وفق بعض

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٠٩.

[٢] FAO ، مصدر سابق، ص ٣.

التقديرات[١]، ولكن هذا النشاط الذي لا يتطلب تعليما في الغالب يدفع إلى الإبقاء على أمية المرأة، كما انه وبسبب ساعات العمل المضنية في البيت وفي المزرعة يقلل من معدل عمرها المتوقع ومن شروط الصحة واللياقة الضرورية فضلا عن انه لا يشكل عائقا لمعدل الخصوبة العالي.

إن الثقافة السائدة في الريف تهزم ثقافة التنمية الريفية؛ ولذلك ينصح بعض الكتاب بضرورة ان تتخطى المرأة وان تتعامل مع الكتل الضخمة من التقاليد والعادات السائدة منذ قرون وان نجاحها يستدعي تغييرا جذرياً في بنيتها النفسية وكذلك في بنية الرجل النفسية.

إن ذلك التقاطع يبدو واضحاً إذا نظرنا إلى علاقة المرأة بالتنمية بشكل عام، فإن هناك تغيراً كمياً لا نوعياً في حياة المرأة العربية المعاصرة، فعدد المتعلمات والخريجات الجامعيات لا يتناسب أبداً مع عدد المنتجات منهن أو الناشطات في الحياة العامة، ومع أن المرأة في المجتمعين الريفي والبدوي فاقت أختها المتعلمة في الإنتاج، فإن من المهم الاعتراف بأن إنتاجية المرأة العربية قد تراجعت عما كانت عليه قبل عقدين أو اكثر، ويرى بعض الباحثين أن تدني وضع المرأة الخليجية – مثلا –في العمل والمكانة الاجتماعية أدى إلى تبعيتها الاقتصادية للرجل بالإضافة إلى نقص وعي المجتمع بالمرأة او وعيها بذاتها باعتبارها كائنا ضعيفا[٢].

---

[١] مجموعة باحثين، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ١٩٩٩)، ص ٢١.

[٢] مجموعة باحثين، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ١٩٩٩)، مصدر سابق، ص ٥١.

إذا كان هذا هو وضع المرأة العربية بشكل عام فما هو وضع المرأة الريفية إذن؟

الجدول رقم (١)

نسبة النساء العاملات في انقطاع الزراعي في بعض الأقطار العربية[١]

القطر	% النسبة المئوية
العراق	%١ .٦٦
الأردن	%٨ .٦٩
الصومال	%٢ .٩٢
السودان	%٥ .٨٧
اليمن	%٢ .٨٧

ومع ذلك فان هذه النسب المرتفعة لا تعني اعترافا بعمل المرأة إذا التزمنا بالمفهوم المتعارف عليه للعمل الذي يربط القيمة الاقتصادية بالدخل المرتب عليه، وان كثيرا من النشاطات التي تقوم بها المرأة وبخاصة في الحقل الزراعي تشمل إنتاجا سوقيا ولكنها لا تلحظ بسهولة لكونها غير منظمة على أساس ساعات عمل كاملة، ولا يمكن تصنيفها غالبا على أساس مصطلحات العمل المتعارف عليها، كما ان التقاليد والنظرة السلبية تؤدي أيضا إلى خطأ في قياس مشاركتها الاقتصادية. فالمرأة التي تقوم بعمل غير مأجور، بوقت كامل، أو الذكر الذي قد يجيب عوضا عن المرأة قد لا يعلنا عن هذا العل على اعتبار انه يدخل في إطار الواجبات المنزلية أو قد تخجل المرأة من التصريح بعملها[٢].. . . وهكذا نستطيع القول بان تحليل علاقة المرأة الريفية بالتنمية يظهر ما يأتي:

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٥. المصدر نفسه، ص ٥٨.

[٢] مجموعة باحثين، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ١٩٩٩)، ص ٩٨.

١. إن مساهمات المرأة الريفية في التنمية غير واضح بسبب مشاكل قياس تلك المساهمات وتحديدها كميا:

٢. إن تلك المساهمات مع أهميتها، تجري في إطار الأسرة.

٣. إنها لا تنعكس إيجابيا على المرأة، بمعنى أن الثقافة السائدة هي التي توفر للمرأة (فرص عمل) لكنها لا تحررها من عبء الإنجاب المتكرر، ولا من الواجبات المنزلية الثقيلة ولا تحسن من مكانتها الاجتماعية، ولا توفر لها ظروفا صحية وتعليمية افضل.

٤. تلك المقدمات تعني أن الفرص المتاحة للمرأة في مجال العمل، لا تسهم في تعميق وعيها بذاتها، او تعزيز اتجاهاتها التنموية، أو تهدم جدران عزلتها عن المجتمع المحلي او عن طريق المجتمع الأكبر، لقد أظهرت عدة دراسات ومنها دراسة بالعينة شملت (٢٧٥٢) في مدينة بيروت ان نسبة مشاركة المرأة (في العمل) ترتفع مع ارتفاع مستوى تعليمها سواء أكانت متزوجة أو غير متزوجة، كما أن نوعية وظيفة المرأة تتحسن بارتفاع مستوى تعليمها، فإن مثل هذه النتائج لا تتوافر للمرأة في الريف، فهي مع حرصها على العمل لم تحصل على فرص للتعليم، وإن كانت محدودة، ومن ثم فإن فقرها البشري يظل واضحاً من حيث مؤشراته المختلفة.

لقد لخصت إحدى الباحثات جوانب مأزق العلاقة ما بين التنمية والمرأة الريفية في عدة نقاط استراتيجية ذات مضمون ثقافي هي:

أ. ان الحق في امتلاك الأراضي يعود في معظم الأحيان إلى الرجل نتيجة قوانين الوارثة السارية، وفي الواقع فحتى برامج الإصلاح الزراعي ركزت توزيعها للأراضي على أرباب الأسر، وهم في معظم الأحيان من الرجال لا بل إن هذه البرامج شملت مكننة الإنتاج الزراعي وحملات تدريبية توجهت إلى الرجال فزادت من هامشية دور المرأة في الأعمال الزراعية، وقد توجهت برامج الإرشاد الزراعي. أيضا إلى الرجل دون المرأة فإن هذه الإجراءات

عززت السلطة الأبوية وضاعفت من قدرة الرجل على ممارسة دور (السيد) على كل أفراد الأسرة من النساء والأطفال.

ب. ليس للمرأة في الريف عامة سلطة التصرف بقدرتها الإنتاجية وبربحها من إنتاجها الاقتصادي، بل إن التقاليد والعادات المسيطرة في هذه المجتمعات تعطي الرجل والعائلة والمجتمع حق تقرير مصيرها. وخصوصا بالنسبة لاشتراكها في المسائل الاقتصادية، وقد بينت الكثير من الدراسات أن أي دخل تجنيه المرأة يقدم عادة لرب الأسرة ولا يكون للمرأة قدرة التصرف فيه، وهذا يعني استمرا تبعية المرأة للرجل حتى في حالة اشتغالها خارج نطاق سيطرته للحصول على اجر خاص لها كأن تعمل في مزرعة الدولة مثلا.

ت. ان المرأة مقيدة في قابليتها للتحرك مما يحدد إمكانات عملها فهي لا تستطيع السعي للعمل خارج نطاق الأراضي المحيطة بالمنزل، أو التفكير بالعمل خارج القرية أو الهجرة إلى المدينة، كما يفعل الرجل[١].

ان مثل هذه الآثار تبدو اكثر وضوحاً في الأقطار العربية التي تفتقر إلى استراتيجية واضحة تجعل النهوض بالمرأة جزءا من عملية التنمية وخصوصا فيما يتعلق في مشاركة الإناث في سوق العمل، وفي الغالب تكتفي السياسات الاجتماعية بعبارات فضفاضة مثل (تحسين فرص العمل وتعزيز مشاركة المرأة وتفعيل دور القطاع النسائي.. . .)[٢].

---

[١] هدى رزيق، دور المرأة في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، بحث منشور في المرأة العربية، ص ١١٠ وما بعدها.

[٢] يراجع : مجلة عالم العمل، تصدرها منظمة العمل الدولية، العدد (٢٥)، ١٩٩٨، ص ٢٤.

وهكذا فإن خطط التنمية لا تطرق باب الثقافة التقليدية بقوة، وإذا فعلت فان الاستجابة تكون ضعيفة، وتظل مساهمة المرأة الريفية في تنمية غير منظورة بمنظار واضح.

وتظل ثمار التنمية في الوقت نفسه بعيدة عن المرأة؛ والسبب في ذلك لا يمكن أن يعزى إلى فشل الفعل التنموي فقط، بل لابد من الأخذ بنظر الاعتبار حقيقة الأثر المهم المحيط الذي تمثله الثقافة التقليدية ثقافة إبقاء الحال على حالة تارة باسم الحرام، وتارة باسم العيب، أما القانون فيظل مجرد هيكل أو سلطة لا تملك قوة الفرص والإجبار ولذلك قيل: (لا يمكن تنمية موازنة إلا من خلال دمج المعطيات الثقافية في الاستراتيجيات التي تستهدف تحقيقها؛ ولذلك يجب أن تراعي هذه الاستراتيجيات دائما الإطار التاريخي والثقافي لكل مجتمع[١].

ثالثاً: المرأة الريفية في العراق:

ما قلناه عن المرأة الريفية العربية نجد بعضا منه في العراق فمثلاً تختلف صورة المرأة الريفية في العراق التي ندركها بالمعايشة أو المشاهدة أو الإحساس عن الصورة التي ترسمها نتائج البيانات والإحصاءات الرسمية للسكان والقوى العالمية، فلم تكن المرأة الريفية بعيدة نوعا ما عن النشاط الاقتصادي في المجتمع الريفي، بل هي أحد عناصره فهي تتعاون مع الرجل في كل عمليات الإنتاج الزراعي والحيواني.. . لكن نشاطها الاقتصادي لا يقابله عائد مادي مجزي كما لا يقابله دور مماثل في مجال الأنشطة المشروعات والإدارة وتسيير شؤون المجتمع الريفي، فالتقاليد والعادات الريفية لا تسمح للمرأة أن تلعب نفس الدور مع الرجل في الأنشطة المجتمعية، وتظهر القراءة المتخصصة للبيانات والإحصاءات الرسمية أن المرأة ومنها المرأة الريفية ضمن عناصر الإنتاج التي تسهم في مختلف

---

[١] الاسكو، مصدر سابق، ص ٥.

الأنشطة الاقتصادية وتولد الدخل القومي لكنها لا تظهر مساهمة المرأة بصورة كاملة[١].

وتبدو صورة أخرى في الفقر البشري إذا أخذنا بمؤشر التعليم ان نصف النساء الناشطات اقتصادياً في الريف أميات ويمثلن (١٩. ٧%)، و (١٩%) منهن إما تقرأ فقط أو تقرأ وتكتب، أما حاملات الشهادة الابتدائية فيمثلن (١٣. ٦%) فقط[٢].

لقد حظيت المرأة الريفية العراقية بمزايا مهمة ذات مضامين تنموية مباشرة أو غير مباشرة ولعل من أهمها:

١. مزايا قانونية تمثلت في مجانية التعليم وإلزامية التعليم ومحو الأمية الإلزامي بالإضافة إلى قوانين الإصلاح الزراعي والضمان الصحي وغيرها.
٢. رؤية استراتيجية مجتمعية للتغيير التنموية في حياة المرأة والأسرة.
٣. تنظيم اجتماعي سياسي وثقافي تمثل في المنظمات والهيئات النسوية.
٤. تمويل مادي لكثير من البرامج ذات التماس المباشر بحياة المرأة.

غير ان هناك في الوقت نفسه معوقات لا يمكن إهمالها: ففي مجال التعليم مثلا نلحظ أن نصيب الريف من التعليم المهني ضئيل بسبب ارتفاع تكاليفه، وقلة الكثافة السكانية في المناطق الريفية، وتتطلب التنمية الريفية في مجال التعليم أناسا مدربين (كالمعلمين) يصعب خلق مهاراتهم بسهولة.

هذا إلى جانب مصدات الثقافة السائدة وما تتضمنه من عادات وتقاليد، وقد أظهرت عدة دراسات وجود تسرب ملحوظ بين الفتيات الريفيات

---

[١] د. آمال شلاش، (واقع المرأة الريفية والتنمية في العراق). من بحوث المؤتمر النوعي الأول لاتحاد نساء العراق، كانون الأول / ١٩٩٤، ص ٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ٨.

من المدرسة، وكذلك فإن كثيرا من الأمراض تتفشى في الريف، وتشكل عائقا من عوائق تعليم المرأة الريفية أيضا[١].

الجدول رقم (٢)

نسبة أعداد الإناث في الريف إلى مجموع طلبة الريف

(سنوات مختارة)

السنة	النسبة المئوية %
١٩٨٣ / ١٩٨٤	٢ .١٧
١٩٨٦ / ١٩٨٧	٥ .١٨
١٩٨٨ / ١٩٨٩	٤ .١٧
١٩٨٩ / ١٩٩٠	٣ .١٧
١٩٩٠ / ١٩٩١	٣ .١٨
١٩٩١ / ١٩٩٢	٩ .١٩
١٩٩٢ / ١٩٩٣	٦ .١٧

ومع كل ما أخذنا من الإحصاءات الرسمية فان الجدول أعلاه يظهر ان هناك تغيرات بطيئة جدا لا تتناسب مع الإجراءات التي اتخذتها الدولة في مجال التعليم.

ومع كل التطور الذي شهده القطاع الصحي[*] في الريف فان الحصار احدث نكسة كبرى، فقد أظهرت نتائج المسح الصحي الشامل عام ١٩٩٠ انخفاضا في الوفيات للأمهات عند الانجاب، فقد بلغت في هذه السنة (١١٧) حالة وفاة لكل (١٠٠.. . .) مائة ألف من الولادات الحية،

---

[١] سهل عباس حبيب، مشكلات تعليم المرأة الريفية، بحث القي في المؤتمر المذكور من المصدر السابق، ص ١١.

[*] صدر قانون للتامين الصحي والصحة الريفية برقم ٢١١ لسنة ١٩٧٥.

غير أن سوء الأحوال الصحية للمرأة الريفية (وهو من مؤشرات الفقر البشري العاكس لمؤشرات التنمية المستدامة).

كان جزءاً من سوء الأحوال الصحية للمرأة العراقية عموما (ازدادت نسبة تعرضها من ٥-٦ مرات أكثر من نسبها السنوية لأمراض التيفوئيد والباراتافوئيد والزحار، وازدادت نسبة التهاب الكبد الفايروسي اكثر من (٨) أضعاف. كما تردت نوعية المياه وخصوصا في الأرياف والقرى والأقضية والنواحي.

لقد وضعت الخطط لتطوير المجتمع الريفي والمرأة الريفية خاصة، ومنها استحداث فرق لتوسيع خيارات المرأة الريفية وخصوصا في مجالات التعليم والصحة والتدريب.. . . الخ، ولكن الظروف الصعبة التي مر بها العراق كانت إحدى المعوقات المهمة التي واجهت الخطط لتطوير المجتمع الريفي والمرأة الريفية؛ إذن وكجزء من المجتمع العراقي كانت المرأة الريفية ضحية هذه الظروف والحصار فكانت مظاهر تخلفها مضاعفة فضلا عن أن التراكمات الثقافية جاءت ظروف الحصار لتقلص من حجم تمويل العديد من البرامج المهمة في مجالات التعليم والصحة والتأهيل والتدريب والإرشاد والتوعية.. . . الخ وبذلك جعلت المسافة بين الطموحات التنموية والتحقق منها فعلا بعيدا جدا.

الخاتمة:

المرأة الريفية في مجمل أرياف الوطن العربي عنصر منفعل، أي أنها (تنتظر) ما يقدم لها، وحين (تختار) فإن اختيارها يكون من جانب الرجل في العائلة، وان إرادتها (التنموية) معلقة، فهي قد تحلم بالذهاب إلى المدرسة ومواصلة الدراسة وبذلك تتعدد وتتسع فرص حياتها إلا أنها لا تستطيع أن تختار مصيرها ولا أن ترسم طريقها التعليمي، أما في مجالات الصحة فهي معدة للإنجاب دون عناية بصحتها وهي حين تصاب ببعض

الأمراض ومع وجود بعض المؤسسات الصحية الرسمية فان من يتكفل بموضوع مرضها هم ممثلو الثقافة التقليدية ذاتها ممن يدعون خبرات معينة في التعامل مع المرضى.

هذا إلى جانب البيئة الريفية – وخصوصا في ضل ضغوط بعض الظروف والعوامل – تكون مرتعا لأشكال متعددة مع المرض.

اما بالنسبة للدخل فان المرأة الريفية غالبا ما تعد غير مؤهلة لأن تكون مالكة، أو ذات دخل مستقل.

وهكذا فان التنمية إذا توجهت إلى المرأة لا تجد عنصرا فعالا، ومن ثم تخسر أحد أهم عناصرها وهو إرادة الإنسان الذي تتجه إليه التنمية وتستهدفه.

Abstract

Rural Women and Development

Dr. Nāhida A. Hāfith(*)

The present study sheds light on the situation of the rural women. It focuses on the multi-layers of human development. It also investigates the relation between women and more precisely the rural women and development since they have an active role in development process in its human dimension. Although we will present the subject from general angle, but we mainly focus on the situation of rural women in Iraq and Arab homeland.

(*) Dept. of Sociology – College of Arts / University of Baghdad.